الفصل الرابع

العون المقدم من البنك و صندوق النقد الدوليين للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٦١-١٩٩٠

obeikandl.com

الفصل الرابع

العون المقدم من البنك وصندوق النقد الدوليين للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٦١-١٩٩٠

أولاً:البنك الدولى .

النشأة والأهداف:

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية ضرورة وجود نظام تربوى وثقافى لتبنى فكرة السلام والأمن الدوليين،كان هناك أيضاً ضرورة لنظام اقتصادى عالمى جديد؛ من شأنه حفظ التوازن الاقتصادى بين الدول سواء الدائنة أو المدينة على حد سواء، ومن ثم فقد اجتمعت أربع وأربعون دولة فى مدينة "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة قواعد السلوك النقدى، وبالفعل دخل البنك الدولى حيز التنفيذ فى ١٩٤٥، وأصبح بذلك أحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إلا أن الظروف التى كانت وراء إنشائه جعلت من الطبيعى أن يتزعم المشروع كل من بريطانيا وأوربا فى محاولة لاستعادة مكانتهما الاقتصادية فى العالم قبل الحرب فى مواجهة الولايات المتحدة؛ والتى خرجت بعد الحرب كأكبر دولة دائنة فى العالم، وبالتالى فإن المنافسة قد حسمت لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. (١)

وقد تلخصت أهداف البنك فى النقاط التالية:

١) المساعدة فى تعمير وتنمية أقاليم الدول الأعضاء؛ وذلك بتقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الانتاجية؛ والتى أضيرت من جراء الحرب العالمية الثانية.

٢) تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة؛ عن طريق الضمان والمساهمة فى القروض أو استثمارات القطاع الخاص.

١-رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف...، مرجع سابق، ص ص ١٤٨- ١٥٣.

و انظر أيضاً:

- World Bank,Guidlines Procurement under IBRD Loans and IDA Credits, Washington, D.C, 1992.

البنك الدولى، دورة المشروع فى البنك الدولى، واشنطن ، منظمة الشرق الأوسط وشمالى إفريقيا، د.ت.

_____، مجموعة البنك الدولى، _____، _____، د.ت.

obeikandl.com

٣) تشجيع النمو المتوازن فى الأجل الطويل للتجارة الدولية، والمحافظة على التوازن فى ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الانتاجية للدول الأعضاء؛ والتى يتمكن البنك من مساعدتهم فى رفع مستوى المعيشة، وتحسين فرص العمل فى هذه الدول.

٤) التنسيق بين القروض التى يقدمها البنك، أو يضمنها مع القروض الدولية من خلال المصادر الأخرى؛ عن طريق إعطاء الأولوية للمشروعات الكبيرة.

ويراعى البنك فى عملياته فاعلية الاستثمارات الدولية وفقاً للشروط التجارية فى أقاليم الدول الأعضاء، بالإضافة إلى مساهمته فى التحول التدريجى من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلم [١].

ومن الجدير بالذكر أن موقف الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر "بريتون وودز" كان ضد هذه الإتفاقية، وبالتالى رفض التصديق على الوثيقة؛ لما تنطوى عليه من هيمنة الولايات المتحدة. وكرد فعل أسرع الاتحاد السوفيتى بالتعاون مع الدول الاشتراكية بتكوين مجلس للعون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون).

أما بالنسبة للدول النامية- والتى كانت مازالت مستعمرات - فلم تستطع أن تعبر عن أمانيها، الأمر الذى انعكس على الوثيقة؛ حيث خلت من أى إشارة عن مدى مساهمة البنك فى حل مشكلات الدول النامية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن مصر قد شاركت بدور فعال فى مؤتمر بريتون وودز؛ حيث أثار الوفد المصرى قضية الإفراج عن الأرصدة الأسترالينية، والتى تراكمت كديون على بريطانيا لمصر إبان الحرب، وكانت واجبة السداد. إلا أن البنك الدولى لم يقدم حلا لهذه القضية، بل أنه أعلن أنها مشكلة تخص الدول الدائنة والمدينة، وبالتالى فإنها ليست من صلاحيات البنك، وبهذا اتضح منذ الإرهاصات الأولى مدى هيمنة الدول الرأسمالية على أسلوب عمل البنك وفقاً لما تقضيه مصالحها الخاصة. [٢]

مجموعات البنك الدولى :

وينقسم البنك الدولى إلى ثلاث مجموعات هى:

البنك الدولى للانشاء والتعمير Internatonal Bank for Reconstruction and Developmen

---

١- صفوت عبد السلام عوض الله، البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية، القاهرة، الأهرام الاقتصادى، ع٥١، مايو ١٩٩٢، ص ٦٠٥.

لمزيد من التفاصيل انظر أيضاً:

World Bank, Guidelines Procurement Under IBRD Loans and IDA Credits, fourth ed.,1992.

٢- رمزى زكى، التاريخ النقدى للتخلف، مرجع سابق، ص ١٠٥٤ ١٠٥٥

وكالة التنمية الدولية International Develipment Assocation

مجلس التمويل الدولى International Finance Corportion

وتشترك المجموعات الثلاث السابقة فى الوظائف الرئيسية والتى نص عليها ميثاق البنك من حيث الإقراض، وتقديم النصح. إلا أن كلا من هيئة التنمية الدولية، والبنك الدولى للانشاء والتعمير يتقاسمان نفس العاملين بينما ينفرد الأخير بمجموعة العاملين والعمليات الوظيفية الخاصة به، مع الاشتراك بالجانب الادارى والخدمى مع البنك الدولى [1].

الهيكل التنظيمى للبنك الدولى:

يتولى إدارة البنك من الناحية الرسمية مجلس للمحافظين، ممثلين للدول الأعضاء، يجتمعون مرة كل عام لاتخاذ القرارت الهامة التى يبت فيها البنك.

ولسهولة سير العمل اليومى بالبنك الدولى؛ يقوم البنك بتعيين أثنين وعشرين مديراً تنفيذياً، على أن يتم تعيينهم من قبل الدول الأعضاء صاحبة أكبر أسهم فى البنك، وهم بالترتيب الولايات المتحدة، وهى تملك ٤٢ ,١٩ ٪، واليابان وتملك ٥ ٢ ,٥٪، وألمانيا وتملك ٤٩ ,٥٪ والمملكة المتحدة ٢٧ , ٥٪، فرنسا ٢٧ ,٥ ٪، أما الباقون فينتخبهم الأعضاء الآخرون الأقل شأناً وكفاءة. وعادة مايكون المدير من مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية.

ونظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من قوة تصويتية، لما تملكة من أسهم، فإنها بالتالى هى المهيمنة على مقدرات الأمور، وصناعة القرار فى البنك، بالإضافة إلى أن المدير التنفيذى ليس له مطلق الحرية فى اتخاذ التدابير بدون الرجوع إلى مواقفة الكونجرس الأمريكى[2].

دور الولايات المتحدة فى صناعة القرار بالبنك الدولى:

لما كان للولايات المتحدة الأمريكية النصيب الأكبر من الأسهم فى كل من البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية، وكذلك منصب المدير التنفيذى، والذى لم يكن له أى سلطة لاتخاذ أى قرار داخل البنك إلا بعد استشارة وزير خزانة الولايات المتحدة، والمجلس الاستشارى القومى، والذى

1-World Bank, The World Bank & International Finance Corporation, Washington, 1983, P .

٢-بيار، شيريل، فخ القروض الخارجية:صندوق النقد الدولى والعالم والعالم الثالث، ترجمة بيار عقل، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٧، ص ٢٠٧.

لمزيد من التفاصيل انظر أيضا:

كونابل، باربر ب. رسالة البنك الدولى فى عالم متغير، فى مجلة التمويل والتنمية، البنك الدولى، ديسمبر١٩٨٦،مج ٢٤، رقم ٤.

King,Kenneth, Op.Cit,, Various pages.

يضم بين صفوفه، وزراء الخارجية والتجارة والمالية ومدير وكالة التنمية الأمريكية؛ فقد أصبح القرار يصنع فى داخل الولايات المتحدة، وبموافقة الكونجرس الأمريكى، الذى له حق المنح أو المنع لأى دولة وفقاً لمصالحه الخاصة. الأمر الذى اتضح جلياً فى حالة مصرعندما سحب البنك تمويله المقدم لبناء السد العالىبعدما رفض فوستير دالاس وزير الخارجية الأمريكى تمويل المشروع (كذلك الوضع لشيلى وفيتام وبولندا وتشيكوسلوفكيا). الأمر الذى يوضح أن صناعة القرار داخل البنك الدولى وهيئة التنمية الدولية، يتم مسبقا داخل الولايات الأمريكية قبل أن يخرج إلى حيز التنفيذ. [1]

علاقة البنك الدولى بالمنظمات الدولية فى مجال التعليم:

تشير الدلائل إلى أن علاقة البنك الدولى واليونسكو من العلاقات التى يسودها التوتر إلى حد كبير حيث بدأت العلاقة بينهما على سبيل التعاون فى مجال التربية؛ وفقاً على ما ينص عليه دستور اليونسكو من وضع اليونسكو فى خدمة المنظمات الدولية، وتقديم المساعدة لها، ومن ثم فقد وقع البنك مع اليونسكو فى عام ١٩٦٤ على اتفاق تعاون يضع الأخير بمقتضاه أعضاء قسمه المختص بتمويل التربية فى خدمة البنك لتحديد وإعداد مشروعاته فى مقابل تمويل البنك بنسبة الثلاثة أرباع موظفى اليونسكو، وظلت مشروعات البنك قائمة على خدمة التعليم المهنى، والفنى، وربطه بالعمالة دون تقديم خدمات اجتماعية تُذكر، إلا أن الأمر اتضح بشكل أكثر عندما نشر البنك أول تقرير له عن التربية، والذى زاد فيه من عدد العاملين فى مجال التربية عن عدد العاملين باليونسكو، بل لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أخذ البنك يتعدى على إعداد وتحديد المشاريع التربوية، وتجميد عدد العاملين فى برنامج التعاون، فى حين أن عدد عامليه التربويين ظل فى زيادة مضطردة، مما وضع اليونسكو فى موقف حرج، إلا أن البنك لم يمتثل لاحتجاج اليونسكو[2].

العلاقة بين البنك الدولى ومصر:

أوضحت الدراسة دور مصر منذ بداية إنشائه، حيث كانت من الأعضاء المؤسسين. وفى عام ١٩٦١ طلبت مصر من البنك قرضاً لتمويل السد العالى، وقد تمت الموافقة المبدئية عليه إلا أن سوء العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر أدى إلى انسحابها مع بريطانيا وبالتالى فقد تم

١- بايير، شيريل، البنك الدولى، دراسة نقدية ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، دار سينا للنشر، ١٩٩٤، صفحات متفرقة.
لمزيد من التفصيل، انظر لنفس المؤلفة، فخ القروض الخارجية، مرجع سابق، صفحات متفرقة.

٢- زكى العايدى، التاريخ السرى للبنك الدولى،القاهرة، دار سينا للنشر٩٩٢، ص ص ٧٣- ٧٦.
انظر ايضاً : فرسبورز، أدريان، عشرون عاما من مساعدات البنك الدولى للتربية الأساسية: عرض وتقييم، اليونسكو، مستقبليات، (مج ٢١، ع ٣، ١٩٩١) ص ص ٣٧٣- ٣٩٠.

سحب موافقة البنك الدولى على المشروع. إلا أن العلاقات قد أستؤنفت من جديد فى بداية السبعينيات.

وتعمل مجموعة البنك الدولى مع مصر وفقا لاحتياجات الأخيرة. ويعمل كلٍ من البنك الدولى ووكالة الإنماء الدولى IDA - ليس فقط باعتبارهما جهات تمويلية - ولكنهما تعملان كحافز لمناقشة السياسات الاقتصادية والقضايا الجوهرية الخاصة بالاستثمار.

وفى خلال الثلاث سنوات من ١٩٩٠-١٩٩٢ تعاقد كل من البنك الدولى وهيئة الإنماء الدولى على ستة قروض، وأربعة اعتمادات بإجمالى ٩٦١٣ مليون دولار أمريكى، وكان التركيز الأساسى لقروض البنك للاصلاح الهيكلى، والذى استنفز حوالى ٣٢٪ من إجمالى المبلغ، تلاه فى الأهمية قطاع الطاقة والكهرباء ثم الصناعة حيث كانت النسبة الموجهة لكل منهما ٢٧٪، ٢١٪ على التوالى، أما الموارد البشرية فقد كان نصيبها حوالى ١٩٪.

وفى سبتمبر ١٩٩٣ وصل عدد القروض والاعتمادات الممنوحة لمصر إلى سبعة وخمسين قرضا، ثلاثة وثلاثين اعتماداً بإجمالى ٣ , ٤ بليون دولار أمريكى، وقد استخدم نصف المبلغ فى قطاعى الصناعة بينما وجه ٢٢٪ من إجمالى المبلغ إلى قطاع الزراعة، بينما حصل قطاع تنمية الموارد البشرية على ٨٪، أما الجزء المتبقى وهو ٧٪ وجه إلى الاصلاح الهيكلى.

سياسات البنك الدولى فى مصر:

وضع البنك الدولى استراتيجياته فى العون المقدم لمصر لمساعدة الحكومة على استكمال برامج الاصلاح والتكيف الهيكلى، ومساعدة المشروعات التى تهدف إلى التنمية الاقتصادية ،كما تهدف إلى مساعدة القطاع الخاص فى مشروعاته المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو السياحية، كما يضع البنك الدولى فى استراتيجياته المساعدة فى تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم الأساسى والصحة.

ولتحقيق ما سبق يأخذ البنك على عاتقه [1]

أشكال العون المقدم من البنك الدولى للتعليم:

لما كان البنك يضع بعض الاعتبارات عند تقديمه العون حيث يرى أنه من الضرورى أن يُنفق العون (القرض) وفقاً لاهتمامات البنك التمويلية بإعتباره هيئة معاونة من جهة، وهيئة تنموية

1- World Bank: Egypt and The World Bank: Background Information Note, The World Bank and North Africa Region, 1933.

تهدف إلى تشجيع التنمية فى الدول الطالبة للعون [١]، ومن ثم فقد بدأ البنك تقديم أول عون فى مجال التعليم عام ١٩٦٢، من أجل تحسين نوعية المؤسسات التعليمية من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعية، وتدريب المعلمين، والتعليم غير النظامى بما فى ذلك محو الأمية.

ويساهم البنك الدولى مشروعات التدريب المهنى والزراعى، كذلك يساعد فى تطوير المناهج، و التلفزيون والراديو التعليمى، والدراسات التعليمية، والخرائط التربوية، وانتاج وتوزيع الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، ويذهب الجزء الأكبر من العون إلى تحسين وتخطيط وإدارة وتقويم البرامج التعليمية [٢].

من الجدير بالذكر أن نظرة البنك الدولى للتربية فى البداية على أنها مصدر استهلاك أكثر منها استثمار، واعتبر أن تمويل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية يشكل نوعاً من العبث، أو أمراً غير ذى أهمية، وأنه من المفترض أن يوجه العون إلى التدريب والعمالة، ومن ثم فإن العون المقدم من البنك الدولى يتجه مباشرة إلى التعليم التقنى والمهنى؛ والذى يراه أكثر ملاءمة للدول النامية [٣]. الأمر الذى ستوضحه شبكة العون المقدم للتعليم فى مصر المقدم من البنك الدولى للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٧٤-١٩٩٠.

يقدم عون البنك الدولى فى صورة قروض طويلة الأجل، من خلال هيئة الإنماء الدولى، بشروط ميسرة متمثلة فى عمولة ارتباط لا تتجاوز ٠,٥ إلى ١٪ سنويا، مع دفع مصروفات خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد فى المائة مسحوبة من أصل مبلغ القرض [٤].

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن البنك الدولى يقوم بعمل دراسات للجدوى، قبل الموافقة على منح القرض،[٥] للتأكد من مطابقة المشروع لاهتمامات البنك.

1-The World Bank, Guidlines Proucurement Under IBRD Loans and IDA Gredits, Ibid ,p 6.

2- World Bank, The World Bank & International Finance Corporation, Ibid.

٣- زكى العايدى، المرجع السابق، ص٥ ٧.

4- Unisco, Trends in the External Financing of Education, Ibid, p 24

٥- ج م ع، وزارة التربية والتعليم، ادارة العلاقات الثقافية الخارجية، مذكرة مرفوعة لوزير التربية والتعليم بشأن قرض قيمته خمس وعشرين مليون دولار من البنك الدولى، مرجع سابق.

العون المقدم من البنك الدولى للتعليم قبل الجامعى فى مصر من ١٩٧٥- ١٩٩٠[١]

قام البنك الدولى بعمل دراسة استطلاعية عن التعليم فى مصر خلال شهرى مارس وإبريل عام ١٩٧٥، وكانت نتائج هذه الدراسة تتضمن:

١) تنظيم العمل فى الأجهزة وحجم ونوعية العمالة بها.

٢) نظام التعليم، والهيكل التعليمى الحالى، والاستراتيجية التعليمية فى مصر.

٣) نظم الامتحانات. هيئات التدريس. مشروعات تطوير التعليم وتنميته فى المراحل المختلفة.

وقد علق البنك الدولى مقدار العون المالى المقدرة للتعليم المصرى على ضوء النتائج التى أوردها التقرير، وعلى ما بذلته مصر من جهود فى حل مشكلاتها التعليمية قبل أن تتلقى أى عون.

---

١ -وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولى الذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، ١٩٧٥.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، خطاب من وزير التعليم إلى وزير االاقتصاد بشأن مقترحات الوزارة حول مشروعات البنك التى قدمتها البعثة الاستطلاعية للتعليم فى ١٩٧٥.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية مذكرة للعرض على الأستاذ نائب الوزير بشأن مد مشروع مدرسة القاهرة الفنية بالقبة لمدة ثلاثين شهراً والذى ينفذ بمعاونة البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، ١٩٧٩.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بنود اتفاقية البنك الدولى على منح مصر مبلغ ٢٥ مليون دولار لتمويل مشروعات التعليم، ١٩٧٦.

وزراة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية الخارجية، بيان بالاتفاقيات التى تم توقيعها، والتى لم يتم توقيعها بين وزارة التربية والتعليم والمنظمات والهيئات الدولية والدول الأجنبية، ١٩٨٠.

المركز القومى للبحوث التربوية، مذكرة للعرض على مجلس وكلاء الوزارة بشأن المشروع المقدم من البنك الدولى لإجراء بحث ميدانى فى مصر حول: المهارات الأساسية للتعليم، ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها، وعلاقة ذلك بأساليب التعليم الإبتدائى وبعض المتغيرات البيئية، ١٩٧٧ .

المركز القومى للبحوث التربوية، خلاصة لمشروع البنك الدولى لاجراء بحث ميدانى فى جمهورية مصر العربية حول المهارات الأساسية للتعليم...، ١٩٧٧.

المركز القومى للبحوث التربوية، مجموعة من الخطابات المتبادلة بين البنك الدولى والوزير، وخطابات بين البنك ومدير المركز القومى للبحوث التربوية بالإنجليزية (أصول) بتاريخ ١٢ يوليو ١٩٧٧ ١١، ١٥ أكتوبر ١٩٧٩، ١٩ نوفمبر ١٩٧٩، و ١٣مايو ١٩٨٠ .

المركز القومى للبحوث التربوية، مذكرة بشأن ماتم إنجازه.

المركز القومى للبحوث التربوية، مذكرة بالميزانية المقدمة من البنك الدولى .

World Bank, Office Memorandum, Egyptian Literacy Study Program Report, May,1980.
World Bank, Project Performance Report: ARE First Project, (Credit 681- EGI Report No. 5070.
World Bank, Project Completation Report: Egypt Second Project (Credit 808-EGI).
World Bank, Egypt Third Education Project (Credit 1069- EGT 11 1987).

كما أوضح التقرير أهم المشروعات التى يمكن أن يسهم بها :

١) معاهد إعداد الفنيين.

٢) اعداد مدرسى المرحلة الأولى.

٣) المدارس الثانوية الشاملة.

كما رأى البنك أنه لكى تتحقق امكانات التقدم السريع، يجب أن تعطى الأولوية لبرامج إعداد ورفع كفاية الفنيين المدربين لكل من المستويات العليا والمتوسطة الأمر الذى يساعد على رفع الكفاية الإنتاجية فى ميادين التصنييع والزراعة. كما أنه من الواجب الاهتمام بطبع الدراسات العملية بالطابع التطبيقى بما يقابل احتياجات البلاد الاقتصادية. مما يجعل تقديم العون لمصر له مبرراته فى مجال تعديل الخطط والبرامج وتطوير خططها.

ولما كانت مصر قد بدأت فى تطوير مدارس التعليم الفنى، والتى قد تم تنفيذها مع بعض الدول الأجنبية والمنظمات الدولية (مدرسة جلال فهمى، ومدرسة القبة الفنية، ومدرسة محرم بك، المدرسة الفنية المعمارية بدار السلام) فقد رأى البنك ضرورة توفير عشر مدارس فنية صناعية وزراعية نظام الخمس سنوات، وذلك بتحويل بعض المدارس الصناعية والزراعية نظام الثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

وعليه فإن البنك اقترح انشاء ٤-٦ مدارس فنية صناعية، وتحويل ٣-٥ مدارس ثانوية صناعية، بينما رأى قطاع التعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم، أن سياسة الدولة تتطلب أن يكون التعديل كالآتى:

١) انشاء خمس مدارس صناعيةنظام الخمس سنوات.

٢) تحويل ثلاث مدارس صناعية لنظام الخمس سنوات.

٣) تحويل مدرستين ثانويتين زراعيتين لنظام السنوات الخمس.

وقد وضعت التكلفة المبدئية وفقا لما اقترحه البنك على النحو التالى:

المبانى: من ٦-٨ مليون دولار.

المعدات: من ١٠-١٥ مليون دولار.

العون الفنى: ٨, مليون دولار.

أى إجمالى من ٨, ١٦- ٨, ٢٣ مليون دولار.

على أن تتحمل الحكومة المصرية تكاليف المبانى والتعديلات المطلوبة للمدارس المحولة (عدا مدرسة الاسماعلية الزراعية) وعلى أن يقوم البنك الدولى بالمساهمة فى المشروعات بعد عامي. هذا، بينما أوضحت دراسات القطاع الفنى بوزارة التربية والتعليم أن التكلفة تزيد بمقدار ٣ مليون دولار

عما اقترحته دراسة البنك.وعليه فإن التكاليف المنتظر أن تتحملها الحكومة المصرية تبلغ ٠٦٠, ١٠ مليون دولار بما يعادل ٠٢٤, ٤ مليون جنيه مصرى فى مقابل: ٠٦٠, ١٦ مليون دولار بما يعادل ٧, ٦ مليون جنيه مصرى من البنك الدولى.

نموذج بالمشروعات المقترحة من البنك الدولى للتعليم فى مصر عام ١٩٧٥

مشروعات البنك		مقترحات الوزارة	
الموقع	التخصص	الموقع	التخصص
القاهرة	منسوجات صوفية وقطنية	القاهرة	نسج الأقمشة الصوفية والمخلوطة وصباغة المنسوجات القطنية والمخلوطة
الإسكندرية	صناعات بتروكيماوية	الإسكندرية	ميكانيكا دقيقة وبصريات
بورسعيد	بناء سفن وهندسة بحرية	بورسعيد	بناء واصلاح السفن والصناعات البحرية
كفر الشيخ	كفر الشيخ	حرارات وميكنة زراعية	حرارات والآت زراعية
السويس	صناعات بتروكيماوية	السويس	
المنصورة	حرارات وميكنة زراعية	المنصورة	حرارات والآت زراعية
طنطا	منسوجات قطنية ومتجانسة	طنطا	نسيج الأقمشة الصوفية وصباغة المنسوجات القطنية والمخلوطة
الجيزة	أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية	الجيزة	
أسيوط		أسيوط	الهندسة الكهربية والصيانة الفنية
سوهاج	أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية	سوهاج	
أسوان	أجهزة كهربائية ومشروعات صناعية	أسوان	أجهزة الكهربية والصيانة الفنية

المصدر: وزارة التربية والتعليم، مذكرة بشأن تقرير البنك الدولى للتعمير والتنمية الذى قدمته البعثة الاستطلاعية للتعليم، ١٩٧٥.

هذا بالإضافة إلى مدرسة فنية زراعية بالاسماعلية، وتحويل مدرسة مسطرد الثانوية الزراعية إلى مدرسة فنية.

وقد أعادت الوزارة ترتيب أولوياتها وخلصت إلى عدد من المشروعات التى لها الأولوية لكى يتولى البنك تمويلها، مع الحكومة المصرية على ان تكون كالآتى:

أولاً: التعليم الصناعى: تحويل ثلاث مدارس إلى نظام الخمس سنوات. وإنشاء خمس مدارس نظام الخمس سنوات .

ثانياً:التعليم الزراعى: تحويل مدرسة مسطرد إلى نظام الخمس سنوات. وإنشاء مدرسة بالاسماعيلية نظام خمس سنوات .

ثالثاً: الثانوى العام: تحويل مدرستين إلى نظام التعليم الشامل. وإنشاء ثلاث مدارس جديدة .

ويكون إجمالى التكلفة ٢٢٥, ٣٥ مليون دولار، يساهم البنك الدولى بمبلغ ١٦٥, ٢١ مليون دولار، وتتحمل الحكومة المصرية باقى التكلفة ومقدارها ٠٦٠, ١٤ مليون دولار.

ثالثاً: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الثانوى:

رأى تقرير البنك الدولى أن السياسة التعليمية فى مصر تتجه إلى تطبيق نظام المدرسة الشاملة. ومن ثم فقد أوضحت بعثة البنك فى التقرير مقترحاتها بشأن تطبيق هذا النظام حيث رأت أن المشروع يتضمن بناء وتجهيز ثلاثة مدارس ثانوية وتحويل مدرستين ثانويتين حاليتين؛ بحيث تتلاءم مع النظام الجديد، كما اقترح التقرير أن تكون أعداد الطلاب فى المدرسة الواحدة بين ٨٦٤-١٠٨٠ طالباً، على أن تكون كثافة الفصل حوالى ٣٦ طالباً، أى حوالى ٢٤ فصلاً، كما يرى أن تختار المدرستان اللتان سيتم تحويلهما، بعد أخذ القرار فى كثافة الفصول .

كذلك، فإنه من الواجب أن تتوزع هذه المدارس على جهات مختلفة من الجمهورية كنموذج يمكن تعميمه إذا ما نجحت التجربة، وعليه فقد تم اقتراح منطقة القناة، والوادى الجديد، ومنطقة من مناطق صناعة النسيج، وأحد المناطق الريفية .

ووضعت البعثة التكلفة المبدئية للمشروع بحوالى٩, ٣ مليون دولار تتحمل الحكومة المصرية منها ٢,٢ مليون دولار، ويتحمل البنك ٧, ١ مليون دولار.

وقد رأت الوزارة أن يُعطى هذا المشروع الأولوية؛ نظراً لأهميته فى خطة التطوير التى وضعتها الوزارة للتعليم الثانوى.

رابعا: مشروعات البنك المقترحة للتعليم الإعدادى:

رأى التقرير أنه يمكن تحسين التعليم الاعدادى من خلال الآتى:

١) توفير المبانى المدرسية الملائمة والمجهزة تجهيزا جيداً.

٢) رفع كفاية الإدارة المدرسية.

٣) إعادة النظر فى مناهج العلوم والرياضيات.

٤) إدخال موضوعات عملية إلى جانب المناهج النظرية حتى تتحقق تربية حديثة متوازنة.

٥) تحديث إعداد المعلم.

٦) الاهتمام بالأنشطة المتصلة بالعلوم والتربية بواسطة الراديو والتلفزيون.

٧) تأهيل المعلمين تأهيلا تربوياً.

وقد اقترح التقرير نموذجا يتمثل فى اتجاهين:

أ. مدرسة من ثمانية فصول إجبارية.

ب. مدرسة ثانوية من أربعة فصول متنوعة التشعيب.

أو

أ. مدرسة ثانوية إجبارية.

ب.مدرسة ثانوية من ثلاثة فصول.

ت.إطالة مدة الجامعة عاماً دراسياً آخر.

بينما رأت الوزارة - بالنسبة لدمج التعليم النظرى بالعملى - فإنه تم الأخذ به، إلا أن المدارس تفتقر إلى الورش والتجهيزات والخامات وبعض الفنيين، مما أدى بها إلى عدم القدرة على تحقيق أهدافها.

أما بالنسبة لسن الإلزام، فقد رأت الوزارة ضروة الاهتمام أولاً بالمبانى المدرسية والتخطيط لها؛ لكى تواجه الاعداد المتزايدة من التلاميذ، كما يتطلب أعداداً أكثر من المدرسين بما يكفى لمواجهة التجربة.

أما تطبيق نظام الثمانى سنوات، فقد رأت الوزارة أنه يمكن النظر فيه بعد تقييم نتائج تجربة المدرسة التجريبية الموحدة بمدينة نصر.

خامساً:مشروعات البنك المقترحة للتعليم الابتدائى:

نقد التقرير أسلوب النقل الآلى بالمرحلة الابتدائية، حيث أن هذا الأسلوب استُخِدم دون اتخاذ أى ضمانات لنجاحه، مما يؤدى إلى ارتفاع أعداد الراسبين فى الصفوف الثانى والرابع والسادس فى حالة إجراء امتحانات جدية. كذلك، يرى التقرير، ضرورة تدريب مدرس التعليم الابتدائى على تشخيص حالات التخلف ونواحى النقص عند التلميذ، كما أنه من الضرورى تدريب المدرس على الاختبارات التشخيصية، وعلى التعليم العلاجى، وعلى التدريس فى الفصل الواحد لمجموعات، وأن يكون الهدف من عملية التقييم هو التشخيص العلاجى وليس الرسوب، وعليه فقد اقترح التقرير أن يُعين الاخصائيون فى التعليم العلاجى بالمدارس.

بناءً على الدراسة السابقة فقد تم منح مصر قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولار بفوائد ٣/٤٪ تدفع نصف سنوية على المبالغ المسحوبة كمصاريف إدارية، و فوائد مع سداد القرض بدءاً من ١٩٧٨ حتى تاريخ الانتهاء فى ٢٠٢٧.

وهدف المشروع إلى:

١) تنويع وتطوير التعليم الابتدائى والثانوى والفنى والمهنى متضمناً:

٢) انشاء وتجهيز المدارس والمعاهد التى شملها المشروع.

٣) زيادة وتطوير مدرسى المرحلة الابتدائية والمدرسين الفنيين العمليين فى المدارس والمعاهد التى تضمنها المشروع.

٤) تجريب التعليم الاعدادى والثانوى الشامل على أساس رائد يعطى اهتماما أكبر بالدراسات العملية.

٥) تحسين خطط التعليم والتدريب وتنمية القوى العاملة من خلال دراسات ملائمة

وقد وجه العون إلى القطاعات الآتية:

أولاً: التعليم الفنى:

مدرسة للغزل والنسيج بشبرا، ومدرسة غزل ونسيج بطنطا، ومدرسة ميكانيكية بأسوان، ومدرسة مسطرد الزراعية، ومدرسة القاهرة الفنية بالقبة.

هذا إلى جانب القيام بالآتى:

١) دراسات عن التخطيط التعليمى.

٢) عمل تصميمات معمارية لدور المعلمين والمعلمات، والتى من المنتظر تنفيذها فى الدفعة الثانية من القرض.

٣) تدريب المعلمين على استخدام وصيانة الأجهزة التعليمية.

٤) اعداد قوائم التجهيزات اللازمة للمدارس الشاملة.

٥) تطوير مناهج واعداد قوائم الأجهزة، لمدارس الوزارة المدرجة بالمشروع وعددهم ٢٣ معهداً للتدريب والتعليم.

٦) منح دراسية وبرامج تدريبية، للمدرسين المؤهلين المختارين وهيئات الادارة بمعدل ٦٥ منحة سنوياً.

خدمات الخبراء وبرنامج الدراسة والمنح الدراسية:

المنح المخصصة للمدارس الشاملة : تراوحت مدة المنح ما بين ثلاثة وتسعة شهور، وبلغ مجموعها ثلاثاً وتسعين منحة فى مجالات التخطيط والإدارة، والإشراف، ومدربى المعلم، والتوجيه التعليمى.

الخبراء والمنح المخصصة للمدارس الفنية لتدريب المعلم:

- أثنتا عشر منحة لكل مجال من : الكهرباء والميكانيكا، والإلكترونيات من شهرين إلى ستة شهور.
- وتسعون منحة فى مجالات: التخطيط والإدارة، والإشراف ، ومدربى المعلم ، والتوجيه التعليمى.

الخبراء:

- اثنا عشر خبيراً فى مجالات التكنولوجيا الآلية ، تكنولوجيا الكهرباء، والإلكترونيات

الخبراء والمنح المخصصة للتخطيط وهيئة الإشراف:

- عشر منح، لمدة تتراوح ما بين شهرين وخمسة شهور، للتخطيط وهيئة الإشراف.
- ثمانى وأربعون منحة، لموجهى البرامج، لمدة تتراوح ما بين ستة وثمانية شهراً.
- ثمانى وعشرون منحة، لمديرى ومساعدى المدارس، لمدة تتراوح ما بين ستة وثمانية شهراً.
- مائة وثمانى وستون منحة، للمدرسين الأوائل، لمدد تتراوح ما بين ستة وعشرين وثمانية وعشرين شهراً.

منح وزارة التخطيط :

- منحتان لوزارة التخطيط، لمدد تتراوح ما بين شهر وشهرين.
- ثلاثون منحة، لمديرى المعاهد، لمدد تتراوح ما بين خمسة وستة شهراً.
- مائة واثنتان، منحة لمشرفى الورش، لمدد تتراوح ما بين ستة و سبعة عشر شهراً.
- مائة وثلاثة منحة، للموجهين، لمدد تتراوح ما بين ستة وسبعة عشر شهراً.

خبراء الأجهزة:

- أربعة عشر خبيراً، لمدة تتراوح ما بين شهرين وسبعة أشهر، فى القوائم والمواصفات.
- خمسة عشر خبيراً، لمدة تتراوح ما بين ثلاثة وخمسة أشهر فى مجال التدريب على الاستعمال، والصيانة.
- أثنا عشر خبيراً، لمدة شهر فى مجال الإدارة وتنظيم الورش.
- ستة وثلاثون خبيراً، لمدة ثلاثة عشر شهرا للمناهج والمعدات.
- ثلاثة خبراء ،لمدة ثلاثة أشهر فى مجال فنى معامل والبصريات.

خبراء لمراكز التدريب المهنى وحرف الصناعة:

- أربعة خبراء، لمدة تتراوح ما بين شهر وأربعة أشهر، فى مجال المناهج والتجهيزات.
- أربعة خبراء، فى مجال آلآت الديزل البحرية.
- أربعة خبراء، فى مجال العمليات الكيماوية.
- أربعة خبراء، فى مجال التدريب الكيميائى وإعداد المشروع.

obeikandl.com

وفى عام ١٩٧٧، تم توقيع اتفاقية أخرى بين البنك ومصر، بمبلغ ٢٥ مليـون دولار، لأربـع وزارات وهى : التعليم، والتعليم العالى، والصناعة، الإسكان والتعمير.

ويهدف المشروع إلى:

١) تحسين مستويات الفنيين المهرة وأشباه المهرة.

٢) تحسين كفاءة المدارس الثانوية، عن طريق المناهج الدراسية فى ثلاثٍ من المدارس الشاملة .

٣) زيادة وتطوير تدريب المعلمين الأوائل والفنيين والموجهيين.

٤) تحسين التخطيط التعليمى والتدريب وتنمية القوة العاملة.

مكونات المشروع:

١) عشرون مبنى لمراكز التدريب المهنى.

٢) ثلاثة مراكز لتدريب المدربين.

٣) عشرة مراكز صناعية تدريبية.

٤) خمسة معاهد تدريب.

٥) مدرسة لتدريب المعلمين.

وقد رأت لجنة التقويم – والتى قامت بزيارات ميدانية للمشروع، واختبارات للموارد ومن خلال المناقشات مع مجموعة وكالة الإنماء الدولية، والمسئولة عن المشروع – رأت اللجنة، أن كفاءة المعلمين فى كل من التعليم والتعليم العالى غير مرضية وخاصة بالنسـبة لمعلمـى التعليـم الفنـى؛ نظـراً لعدم وجود التعليم العملى، وأن معظم الدراسات دراسات نظرية.

كذلـك فقـد رأت اللجنـة، أن المشـروع لم يحقـق النجـاح المرغـوب فـى تحقيـق التكـامل والتعاون بين الوزارات المختلفة.

وفى عام ١٩٧٨ وُقعت إتفاقية أخرى بمبلغ ٤٠ مليـون دولار، علـى أن يبـدأ فـى ١٩٧٩ وينتهى فى ١٩٨٥.

وهدف المشروع إلى :

١) تنمية وتدريب الفنيين والمهرة وأشباه المهرة، لمواجهة مطلبات العمالة.

٢) مساعدة وتحسين كفاءة للتعليم الثانوى، من خلال توفير فرص التدريب المتنوعة لكل التلاميذ.

٣) تحسين وزيادة تدريب معلمى التعليم الإبتدائى، والثانوى، و الفنى.

٤) تحسين أبحاث التعليم والعمالة والتخطيط.

٥) توسيع وتحسين التعليم العام.

٦) توسيع الفرص التعليمية والتدريبية فى المناطق الفقيرة.

وقد وضعت أهداف المشروع على المستوى الفنى، على أن يمد وزارة الصناعة والتعدين والتى تم انشاؤها وتجهيزها فى قويسنا والتى كان من المنتظر أن تساعد كلا من الطلاب والمعلمين على حد سواء.

هذا بالإضافة إلى تجهيز ست مدارس فنية لتحويلها إلى نظام الخمس سنوات. بهدف إعداد العمال المهره وأشباه المهره، كما يُمد المشروع وزارة التربية والتعليم، بأثاث ومعدات فنية لسبعة عشر مدرسة إبتدائية، وأربع مدارس ثانوية لتمكينهم من دراسة المجالات العملية،علاوة على أجهزة ومعدات لأربع مدارس زراعية.

وفى نفس العام قدم البنك الدولى منحة للقيام بدراسة ميدانية حول المهارات الأساسية ،ومدى احتفاظ من يتركون المدرسة، وعلاقة ذلك بأساليب التعلم، وبعض المتغيرات البيئية .

وقد كان اقتراح البنك، أن يقوم بدراسة حول مدى احتفاظ المتسربين من الدرسة الابتدائية بالمهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، على أن تجرى الدراسة على عينة من المتسربين من الصفوف من الرابع الإبتدائى وحتى الأول الإعدادى، وعلى مدى الثلاث سنوات من ١٩٧٥-١٩٧٧، على أن يتضمن دراسة لأسباب الفشل والنجاح فى الدرسة الابتدائية، والعوامل المساعدة فى تعلُم المهارات الأساسية، والاحتفاظ بها، والأسباب الأساسية وراء مشكلة التسرب. وقد وافقت الوزارة على أن تكون الدراسة مدخلا للتعليم الأساسى، وليست قاصرة على الفقد والتسرب.

وقد رأى البنك أن الأهداف العامة للبحث هى:

١) معرفة المعطيات الحالية للتعليم الإبتدائى من حيث : أهدافه، ومحتواه ومعالمه، والإمكانات التعليمية المتاحة.

٢) دراسة مدى فعالية المعطيات فى اكساب التلاميذ مهارات الاتصال الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)، ومدى احتفاظهم لهذه المهارات بعد تركهم المدرسة ما بين الصفين الرابع الإبتدائى والأول الإعدادى.

٣) إعداد برنامج علاجى للتعليم الذاتى، يقدم لعينة من المتسربين من المدرسة الإبتدائية، ومن فصول تعليم الكبار بهدف إعادة صقل مهارات الاتصال لدى هؤلاء الأفراد من ناحية، وإختيار أسلوب التعليم كأحد البدائل التعليمية، التعليم الأساسى غير الرسمى.

٤) إختبار مجموعة فروض تتعلق بتحديد العوامل المؤثرة فى تعلم المهارات الأساسية.

ورأت بعثة البنك الدولى أن العائد المتوقع من البحث هو الوصول إلى توصيات ترتكز على أسس علمية، تساعد متخذ القرار فيما يتعلق بـ:

١) تحديد نوعية التعليم الأساسى من حيث المحتوى، وسنوات الدراسة.

٢) تحسين معطيات التعليم الإبتدائى الحالى، بوصفه الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، واللازمة لتطوير مهارات العمل للكبار.

٣) تقديم بدائل تعليمية لمكافحة الأمية، باستخدام أسلوب التعليم الذاتى غير الرسمى.

وفى عام ١٩٨٠ وقعت إتفاقية أخرى، وفقا للمشروع الثالث للتعليم، بهدف مساعدة الحكومة على تنمية مشروعاتها فى قطاعات : الزراعة، والصناعة، والصحة ، من خلال :

١) تدريب قوى عاملة وعمال مهرة .

٢) تنمية مهارات التدريس فى المدارس الثانوية والجامعة.

٣) تنمية الإدارة.

وقد قام المشروع بتعديل المناهج وتحسين طرق التدريس، كذلك فقد وُجد أن هناك مؤشرات طيبة فى كلٍ من كم وكفاءة الخريجين من العمال المهرة وأشباه المهره.

كذلك، فقد ساهم البنك الدولى، فى إنشاء أربع مراكز تدريب فى المجالات الزراعية، التى أُلحقت بالمدارس الزراعية. والمساهمة فى إنشاء ومد المعاهد الفنية المتوسطة، بالمعدات والآلآت وتطوير التخصصات والمناهج الدراسية والمعاهد الفنية للتعليم الصناعى.

وفى عام ٨٦/ ١٩٨٨ قدم البنك الدولى قرضاً أخر للتعليم الفنى، بهدف صيانة التجهيزات ، وانشاء مؤسسات لتدريب العاملين.

وقد ساهم البنك فى تغطية بعض النفقات التى صادفت مشروعات البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، حيث قام بتغطية نفقات بعض المنح الدراسية والبعثات، فى المشروع (رقم مصر /٧١ /٥٩٢) والخاص بمدرسة القاهرة الفنية بالقبة.

ومن العرض السابق يلاحظ عددا من النقاط الواجب الالتفات إليها وهى:

- أن بداية تقديم العون لمصر كانت فى١٩٧٥؛وهى فترة الإعلان الرسمى لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى، والتى تعتبر شريطة لتقديم العون والتى رأت وزارة التربية والتعليم أهمية تنفيذ المشروعات التعليمية فى إطار الانفتاح الاقتصادى. هذا من جانب، ومن جانب أخر هو التوجه

السياسى إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واعلان النظام السياسى عن استعداده للتفاوض مع اسرائيل لتحقيق السلام الشامل فى المنطقة.

- أن الوزارة أعادت ترتيب أولوياتها ؛ حيث نجد أن هذه الأولويات قد طابقت مقترحات بعثة البنك الدولى فى الاتفاقية الخاصة بالقرض المقدم فى ١٩٧٦، وقيمته ٢٥ مليون دولار.
- اتجاه مشروعات البنك الدولى إلى قطاعات التعليم الفنى، وتمهين التعليم بصفة أساسية ؛ حيث كان العون الوحيد المقدم لقطاع غير قطاع التعليم الفنى، هو المنحة المقدمة لبحث المهارات الأساسية فى التعليم الأبتدائى ومدى احتفاظ من يتركون الدراسة بها "والذى أتُخذ بناء عليه قرار تطبيق نظام التعليم الأساسى فى مصر. ومن المعروف أن صيغة التعليم الأساسى هى صيغة تهدف دخول المجالات العلمية فى التعليم الأساسى، كذلك عنى البنك الدولى بالعمل على تغيير نظام الثانوى، وذلك بادخال نماذج المدرسة الثانوية الشاملة .
- حرص البنك الدولى على مشاركة الجهات الانتاجية المختلفة مثل وزارة الصناعة، ووزارة الأشغال، ووزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة، بهدف التكامل فى اعداد العمال المهرة والفنيين الأوئل. وإن كان هذا من الأمور التى قد تبدو طيبة والواجب أخذها فى الاعتبار، إلا أن تقارير تقييم البرامج قد أثبتت عدم جدية الهيئات الأخرى فى التعاون مع مدارس التعليم الفنى؛ مما أسفر عن تبديد قدر كبير من العون المقدم [١] .
- لم تشر تقارير التقييم، إلى الجهات التى يُطلب منها الأجهزة المختلفة، كذلك لم ترد فى تقارير البنك جنسية الخبراء، وإن كان الشكل العام للتقارير يوحى بالتركيز على كل من بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تم تدريب عدد من المبعوثين داخل المملكة المتحدة، كذلك قد أبدى بعض العاملين بأن معظم الأجهزة فى مدرسة مسطرد الصناعية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية [٢] .
- لم يرد فى أى تقرير من تقارير البنك والتى تم الحصول عليها تكلفة الخبراء أو المبعوثين، وقد قدر عدد الخبراء فى المشروع الأول ٥٩ استشارة لـ ٣٠٧خبير، وعدد ٤٢٧ لمائة.[٣]

---

1 - IBRL,Project Copeletation Report:Egypt Second Education Project (Credit 808 EGY).

٢- مقابلة شخصية مع أحد المعلمين بالمدرسة.

٣- وزارة التربية والتعليم، إدارة العلاقات الثقافية، مذكرة بشأن مشروع مدرسة القاهرة الفنية لمدة عشرين شهراً والذى ينفذ بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى تاريخ ٨/ ١٢ / ١٩٧٩ .

obeikandl.com

- وبالنسبة لمشروع مدرسة القاهرة الفنية، فقد طلب من قبل الوزارة لتغطية المنح المقدمة من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة فى تحويل المدرسة إلى نظام الخمس سنوات[1].
- إشراك عدد من المؤسسات والدول الأخرى، مثل بنك التنمية الأفريقى والذى ساهم فى المشروع الأول، والمملكة المتحدة فى المشروع.
- تحرص سياسة البنك على تمهين التعليم فى العالم الثالث، الأمر الذى يؤكد على النظرة البرجماتية إلى التعليم باعتباره هو المقياس الأساسى لسوق العمل؛ حيث يكون العمل هنا هو الحاجة الأساسية الواجب إشباعها وليس التعليم فى حد ذاته، كذلك يرى البنك أن توسيع التعليم الأساسى فى الدول النامية من شأنه أن يحد من الطلب على التعليم الثانوى العام، ومن ثم الجامعى من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعليم الأساسى يمكن الأطفال من الحصول على الخبرة التعليمية التى تمكنهم من العمل الحر Self employment.
- كذلك يرى البنك أن المؤسسة التعليمية تتميز بأدائها لوظيفتين هما : الحفاظ على النظام من جهة، وإدارة التغيير من جهة أخرى.وتختلف هاتين الوظيفتين باختلاف النظام والهيكل الإدارى والأفراد العاملين فى النظام، وقد يكون من مظاهر نجاح التطوير التعليمى هو بناء وحدات لادارة التجديد، ويتم هذا بطريقتين هما :

١) تقوية مؤسسات السياسة والتخطيط .

٢) تطوير الطاقات الخاصة لتنفيذ برامج الاستثمار التى تهدف للتغير.

ومن التجارب التى أثبتت نجاحاً تلك التجارب التى أخذت فى اعتبارها تعزيز المؤسسات النوعية والتى من شأنها تعزيز التغيير المؤسسى. وبالتبعية، فإن غياب مثل هذه المؤسسات النوعية يؤدى إلى انخفاض كفاءة الاصلاح التعليمى، الأمر الذى يوضح تركيز البنك الدولى على مشاركة المؤسسات السياسية الأخرى التى سبق الاشارة إليها .

- هذا إلى جانب التوصيات التى يعلنها البنك فى سياساته والتى تعتبر من الأمور غير المباشرة فى التأثير على التعليم؛ والتى قد تكون من أهم الشروط التى يمنح على أساسها العون، والتى يتم تنفيذها من قبل السياسات المحلية؛ حيث يرى البنك الدولى أن توزيع الانفاق الحكومى للتعليم فى معظم البلدان النامية غير عادل؛ حيث أن القليل من الأفراد تتاح لهم فرص الدخول إلى التعليم العالى والذى يحوذ القدر الأكبر من الانفاق الحكومى، هذا بالاضافة إلى أن المستفدين من هذه الاعانات هم الأغنياء فقط وليس المعوزين؛ والذين تتاح لهم الفرص المختلفة فى كل

1- Worl Bank Papers no.44,53, op cit.

obeikandl.com

المستويات التعليمية وبالأخص التعليم الجامعى؛ الأمر الذى ينعكس بدوره على المساواة الاجتماعية .ومن ثم يقترح البنك حزمة من السياسات لترشيد تمويل التعليم وإعادة نفقات التعليم العالى، وإعادة توزيع الانفاق الحكومى على المستويات ذات العائد الاجتماعى الأعلى.

- يرى البنك ضرورة التخلى عن مركزية إدارة التعليم العام وتشجيع التعليم الخاص، والجهود الذاتية. وتؤكد سياسات البنك بأن هذه السياسات من الممكن أن تكون غير عملية من الوجهة السياسية إلا أنه يؤكد على ضرورة تبنى مثل هذه السياسات تدريجيا .
- يركز البنك على ضرورة فرض رسوم تعليمية الأمر الذى يساهم فى الحد من الاقبال على التعليم الثانوىومن ثم التعليم الجامعى، كذلك فهو يساعد على زيادة فاعلية الكفاءة الداخلية بالاضافة إلى دوره فى زيادة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى من خلال العائد؛ والذى يوظف للمدارس الابتدائية، وأخيرا فهو عامل من عوامل كل من المساواة الاجتماعية و الاقتصادية،حيث يسهم فى توزيع أكثر عدلاً للدخل[1].

ثانياً: صندوق النقد الدولى.

نشأه صندوق البنك الدولى:

كانت نشأة صندوق النقد الدولى كمثيله البنك الدولى، والمنبثق عن مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤. وبينما كان الغرض من إنشاء البنك الدولى هو توفير الاعتمادات المالية طويلة الأجل فى المشروعات الإنتاجية، كانت وظيفة صندوق النقد الدولى هو الحد من مشكلات ميزان المدفوعات فى الأجل القصير، والعمل على تثبيت أسعار الصرف بين الدول الأعضاء، وتجنب فرض قيود على الصرف والعمل على النمو المتوازن للتجارة الدولية؛ باعتبارها وسائل أساسية وهامة لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل، والتوظف، ونمو التجارة العالمية، والاستثمارات الدولية.

وقد حدد ميثاق عمل الصندوق فى مادته الرابعة أن القيمة التبادلية لعملة أى عضو سيعبر عنها بالذهب كأساس مشترك، أو بما يعادله من دولار أمريكى.

كذلك فقد نصت أحكام صندوق النقد الدولى على أن لكل دولة عضو ٢٥٠ صوتا بالإضافة إلى صوت واحد لكل مائة ألف دولار من حصتها؛ وبالتالى فإن القوة التصويتية داخل البنك ترتبط بحصة هذه الدول داخل الصندوق، وعليه فإن مقدرات الأمور أصبحت فى يد الدول

---

[1] The World Bank, Financing Education in Developing countries- An Exploration of Policy Options, Washington, 1986, p. 18

obeikandi.com

الرأسمالية الكبرى، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية [1]؛ وبالتالى فإن صنع القرار فى صندوق النقد الدولى يسير على نفس النهج صناعة القرار بالبنك الدولى؛ من حيث علاقته بالولايات المتحدة عليه.

ومن الجدير بالذكر أنه ليس لأى دولة الحق فى عضوية البنك الدولى، وبالتالى الحق فى الاقتراض منه، إلا إذا كانت عضواً بصندوق النقد الدولى.

سياسة صندوق النقد الدولى :

تركزت سياسات صندوق النقد الدولى على تقديم العون المالى المتمثل فى صورة قروض طويلة وقصيرة الأجل للدول الأعضاء؛ التى تعانى عجزا فى ميزان المدفوعات، أو تلك التى تعانى مشكلات فى تسديد ديونها، ومن ثم تلجأ إلى الصندوق فى محاولة لإعادة جدولة هذه الديون.[2] إلا أن هذا العون المقدم من صندوق النقد الدولى هو عون مشروط بحزمة من السياسات، والقواعد التى يضعها الصندوق، والتى تعتبر واجبة الإلتزام من العضو المدين، والذى يتعهد بتنفيذها من خلال خطاب النوايا[3]؛ وهذا الخطاب من حيث الشكل هو وثيقة تصدر من الدولة المدينة إلى مدير الصندوق متضمنة ما تعتزم الحكومة تنفيذه من سياسيات اقتصادية، وفى فترة برنامج العون، هذا من ناحية الشكل، أما من ناحية المضمون؛ فإن هذا الخطاب ماهو إلا محصلة مناقشات، ومفاوضات بين كلٍ من الدول الطالبة للعون، وبين الصندوق، والذى لا يتعهد بأى قرض إلا إذا تعهدت الدولة بتنفيذ هذه السياسات، بل من حق الصندوق معاقبة الدولة إذا لم تلتزم بالتعهدات الواردة به [4].

---

١ - رمزى زكى، مرجع سابق، ص ص ١٥٤-١٥٩.

ولمزيد من التفاصيل حول نشأة صندوق النقد الدولى أنظر :

-بايير، شريل،صندوق النقد الدولى ، مرجع سابق.

ولنفس المؤلفة ، البنك الدولى ، مرجع سابق.

- زكى العايدى ، مرجع سابق.

- صفوت عبد السلام، مرجع سابق.

-جاى، دارام، صندوق النقد الدولى ودول الجنوب، مرجع سابق.

2- Shadler,Susan and others,Economic Adjustment in low-Incom Countries: Experince Under the Enhanced Structural Adjustment Facility,Washington,IMF,1993,p p1-4.

٣ -محمد نور الدين، المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث، فى السياسة الدولية ، القاهرة، ع ٨٦، اكتوبر ٨٦، ص ص١٣٨-١٤٦.

٤ -جودة عبد الخالق، مصر وصندوق النقد الدولى: آليات التعية فى التطبيق، فى السياسة الدولية، القاهرة ، الأهرام، الكتاب الثانى،١٩٨٦، ص ص ١٤٩-١٦٩.

والسياسات التى يطلبها الصندوق تدور حول المحاور الآتية:

١) اتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم؛ عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة، وزيادة الضرائب، وأسعار السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة، وتخفيض الإنفاق العام.

٢) اتباع سياسة نقدية، وإئتمانية انكماشية؛ عن طريق الحد من زيادة الإئتمان المصرفى.

٣) تحرير المعاملات الخارجية بإلغاء اتفاقات الدفع الثنائية، وعدم زيادة الضرائب الجمركية على الصادرات والواردات.

٤) تحرير سعر الصرف، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبى مع تخفيض قيمة العملة الوطنية.

٥) تشجيع رأس المال الفردى والمحلى والأجنبى، ومنحة الضمانات والأمتيازات التى من شأنها التوسع فى الاستثمار.

وقد كان أول اتفاق بين مصر وصندوق النقد الدولى عام ١٩٦٢، والذى تم بناءا عليه تخفيض الجنيه المصرى بنسبة ٢٠٪، مع بعض الإجراءات الأخرى من بينها، توحيد سعر الصرف على جميع المعاملات عدا رسوم قناة السويس، ورواتب المبعوثين من الطلبة إلى الخارج.

إلا أن المرحلة الهامة فى تاريخ العلاقة بين مصر وصندوق النقد الدولى كانت بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى؛ حيث تقدمت مصر بطلب من الصندوق لتمويل ميزان المدفوعات، والحصول على تسهيلات لدفع التزامات الدين الخارجى، الأمر الذى رأى معه الصندوق تكوين لجنة استشارية لمصر مكونة من الدول الدائنة، هذا مع مطالبة مصر بضرورة الأخذ بخطوات جادة للإصلاح الاقتصادى من خلال برنامج مدته ست سنوات.

ومن الجدير بالذكر أن تنفيذ هذا البرنامج قد كلف مصر الكثير؛ حيث نجم عنه انتفاضة الشعب فى يناير ١٩٧٧ [١].

أما مصير التعليم فقد خفضت ميزانيته من ١٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٦٠ ,١١٪ عام ١٩٧٧[٢].

وفى عام ١٩٨٨ تعهدت مصر من خلال خطاب النوايا بأنها سوف تعتزم خفض تكلفة الاستثمار؛ وفى المقابل سوف تُحصل رسوما من أجل تقديم عدد من الخدمات؛ والتى كانت تُقدم بالمجان مثل الخدمات الطبية والتعليمية؛ الأمر الذى يوفر خمسين مليون جنيها مصريا[٣].

١- حودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص ١٤٩-١٦٩.

وانظر أيضا:

حسين كامل بهاء الدين، الجامعات وتحديات العصر، فى مجلة أدب ونقد، يناير ١٩٩٦، ع ١٢٥، ص ص ٢١-٣٢ (ملف خاص)

٢ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،مرجع سابق، ص ١٣٢

هذا إلى جانب البحث عن سبل جديدة لإلغاء المجانية، والتى كانت قد أرسيت منذ الستينيات، والتى دعت الحاجة إلى إضفاء الشرعية لها أمام الرأى العام مرة أخرى إلى عقد مؤتمر قومى للتعليم لمناقشة خطة الحكومة من خلال وثيقة استراتيجية تطوير التعليم[1]-والتى سيتم مناقشتها فى حينها.

وعلى الرغم من أن الدستور المصرى ينص على مجانية التعليم، إلا أن الحكومة قد فرضت رسوماً على عدد من الخدمات التعليمية، والتى تعهدت بها لصندوق النقد الدولى.

هذا إلى جانب الآثار الاجتماعية المترتبة على سياسات الاستثمار الأجنبى؛ وما يشكله من خطورة على تكافؤ الفرص التعليمية؛ والتى أدت إلى انتشار المدارس الأجنبية الخاصة، ومدارس اللغات، والمدارس الإسلامية الخاصة؛ والتى تدرس هى الأخرى بلغات أجنبية ؛الأمر الذى يخلق ويعمق التناقضات داخل المجتمع، حيث أن هذه النوعية من المدارس تفرز العديد من الثقافات المتباينة، فنجد الثقافة العليا المحلية، والثقافة الشعبية؛ والتى تؤدى إلى القطيعة بين الثقافة الحاكمة؛ والتى تدين بالولاء للثقافات الغربية، والقيم المرتبطة بها من مصدر التفكير والتصورالشامل، والتنظيم الإدارى والعملى السياسى، كما يبعث على فقدان الثقافة القومية إمكانية نموها الذاتى فتضطر إلى الاعتماد على الخارج بشكل أكثر ثقلا لتأمين ما تحتاجه من معارف، وتقنيات ضرورية لتيسير المجتمع والدولة. وبقدر ما تصبح هذه الثقافة العليا أجنبية مقبولة من معظم الفئات، تتدهور فى نفس الوقت الثقافة الشعبية، وتنحط قيمها الروحية، والمعنوية، ويحل محل هذا التفاعل بين الثقافات رفض وعنف متبادل؛ وهكذا تتحول كل ثقافة منهما إلى جماعات متميزة تحاول كل منها أن تؤكد تميزها ووجودها أمام الجماعات الأخرى، وتغذى مشاعر العداء لها بقدر ما تخفى عجز الثقافة الوطنية ككل عن تأمين الحلول الملائمة والإجابات الفعالة على المشكلات التى يطرحها الواقع المتغير، وتبقى النخبة المحلية تبحث عن أيديولوجيات تستطيع من خلالها أن تتحالف وتتفاهم مع النخبة المسيطرة؛ الأمر الذى يولد التناقض الدائم بين الرغبة العارمة فى إحداث تغييرات بنيوية وجذرية تتطلع إليها فئات المجتمع، وبين الحفاظ على الوحدة الوطنية أو الهوية كمصدر للمساواة، وعندما يتضارب مطلب الهوية مع مطلب التغيير؛ تفقد الجماعة كل إمكانية على الحركة والمبادرة فى النزاعات الداخلية.

---

٣ - ج م ع، خطاب النوايا لعام ١٩٨٨.

١ - أحمد عبد الله،الآثار السياسية لتقشف العالم الثالث، فى السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام ،ع ٩٣ ١٩٨٨، ص ص ٢٠٣-٢٠٧.

وفى الاتجاه المقابل تضطر الثقافات الأخرى توظيف نفسها فى المعركة السياسية والأهداف على حساب وظائفها العقلية والعلمية المبدعة، بل وتظل تابعة إلى الإبداع الخارجى، وعاجزة فى نفس الحين عن الاستقلال بمصادر إبداعها، وتحول تدريجيا دون الدعوة إلى العلم أكثر مما تصبح هى بذاتها ثقافة العلم والعقل؛ وبهذا يفقد المجتمع استقلاله الفكرى [1].

الأمر الذى يفسر ما آل إليه المجتمع المصرى من تفسخ فى نسيجه، وما يعانيه من تناقضات علمانية، وسلفية، وأصولية تحاول أن تفرض نفسها على الساحة، والتى كانت نتيجة حتمية لتعدد النظام التعليمى داخل مصر.

يتضح مما سبق مدى تأثير العون المالى المقدم من صندوق الدولى؛ والذى يشكل خطورة على جسد التعليم، والذى يجد سبيله من خلال الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها مصر، كذلك فهو يعكس فى مضمونه تناقضات فيما يفرضه من سياسات تكيف هيكلى؛ تؤدى إلى خفض الانفاق على التعليم، فى الوقت الذى تقدم فيه الدول الرأسمالية المسيطرة على سياسات الصندوق عونا لتساعد به مصر فى حل مشكلات تمويل التعليم.

١- برهان غليون، مرجع سابق، ص ١٣٧.

obeikandl.com